

Distr.: General
21 December 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

موجز

تلخص الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، نجاة معلا مجيد، في هذا التقرير، المقدم بموجب قرار الجمعية العامة 133/74، الآثار الضارة لعامين من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على حماية الأطفال ورفاههم. ويعرض التقرير حالة قائمة على الأدلة تركز على الاستثمار في خدمات معززة ومتكاملة لصالح الأطفال والقائمين على رعايتهم، مع تسليط الضوء على الدور الرئيسي للأطفال كعوامل للتغيير. واستناداً إلى الدروس المستفادة من الجائحة وغيرها من الأزمات المستمرة - بما في ذلك الصراعات وتغير المناخ والكوارث الطبيعية - يبين التقرير كيف أن هذه الخدمات المتكاملة ضرورية لإعمال حق الأطفال في عدم التعرض للعنف والتعجيل ولتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويوفر هذا الاستثمار عائداً كبيراً للأطفال والأسر والمجتمع ككل ويمهد الطريق لمجتمعات أكثر استدامة وعدلاً وشمولاً وقدرة على الصمود أثناء فترة التعافي من الجائحة وبعدها.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3مقدمة.....	- أولاً
4التعجيل بالإجراءات الرامية إلى إنهاء العنف ضد الأطفال بحلول عام 2030.....	- ثانياً
4دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.....	- ثالثاً
10وضع حد لحرمان الأطفال المهاجرين من حريتهم.....	- رابعاً
12الأطفال باعتبارهم عناصر تغيير.....	- خامساً
14نحو استثمار أفضل في حماية الأطفال ورفاههم.....	- ألف
14ألف - الحاجة الملحة: تزايد العنف ضد الأطفال وأصبح أقل وضوحاً.....	- باء
17تحول النموذج: من النهج التجزيئي إلى النظم المعززة والمتكاملة.....	- جيم
18جيم - الاستثمار لتوليد عائد لمنع العنف.....	- دال
20دال - زيادة الاستثمار: ضرورة وممكنة وفعالة من حيث التكلفة.....	- سادساً
23استشراف المستقبل.....	

أولاً - مقدمة

- 1- في هذا التقرير، تعرض الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال للإجراءات التي اتخذتها على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني للوفاء بولايتها، وتقديم لمحة عامة عن النتائج المحققة. ويبرز التقرير كيف أن العنف ضد الأطفال قد زاد، وإن أصبح أقل وضوحاً، خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ويوضح لماذا يعتبر الاستثمار في خدمات معززة ومتكاملة لصالح الأطفال أمراً أساسياً لتحقيق رؤية اتفاقية حقوق الطفل وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- 2- وهناك أدلة قوية على أن العنف ضد الأطفال في المنزل والمجتمع المحلي وعلى شبكة الإنترنت ازداد خلال سنتي الجائحة، وهناك أدلة على حدوث زيادة ذات صلة بالجائحة في العنف الجنساني⁽¹⁾. وأدت الجائحة إلى آثار اجتماعية واقتصادية شديدة، مما زاد المخاطر المرتبطة بعمل الأطفال والاستغلال الجنسي لهم والاتجار بهم وتهريبهم وتزويجهم وانخراطهم في الجماعات الإجرامية والمسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الأزمات المستمرة الناجمة عن الصراعات وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ والكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار السياسي تعرض الأطفال لأشكال متعددة من العنف.
- 3- وتُظهر البيانات، حتى قبل ظهور كوفيد-19، أن حوالي نصف أطفال العالم يتعرضون للعنف كل عام. ويتعرض ما يقرب من 300 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 2 و4 سنوات باستمرار للتأديب العنيف على أيدي من يقدمون الرعاية لهم. وتعرض ثلث الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 11 و15 عاماً في جميع أنحاء العالم للتمتر من قبل أقرانهم في الشهر الماضي، وتشير التقديرات إلى أن حوالي 120 مليون فتاة يعانين من شكل من أشكال الاتصال الجنسي القسري قبل سن العشرين. ويؤثر العنف النفسي على طفل واحد من كل ثلاثة أطفال ويعيش طفل واحد من كل أربعة أطفال في جميع أنحاء العالم مع أم ضحية لعنف العشير⁽²⁾.
- 4- ويترتب على العنف آثار مباشرة مدمرة على الأطفال وأسرههم تدوم مدى الحياة وتنتقل من جيل إلى جيل. ويقتل العنف الأطفال. إذ قُتل في عام 2017 حوالي 150 40 طفلاً، أي 8,4 في المائة من جميع جرائم القتل⁽³⁾. ويضعف العنف نمو دماغ الأطفال، ويلحق ضرراً شديداً بصحتهم البدنية والعقلية ويقوض قدرتهم على التعلم. وتقضي الآثار المباشرة للعنف ضد الأطفال إلى تكاليف اقتصادية كبيرة على الأفراد والمجتمعات والحكومات. ويضعف العنف في مرحلة الطفولة نمو الأفراد في مرحلة انتقالهم إلى سن البلوغ، ويكبح عدم تحقق هذا النمو إمكانات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.
- 5- وقبل جائحة كوفيد-19، كانت الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد الأطفال تسير ببطء شديد - لذا يجب تسريع تلك الجهود. واستناداً إلى الدروس المستفادة من الوباء وغيره من الأزمات، يجب الآن النظر إلى توفير خدمات متكاملة ومتعددة القطاعات يمكن لجميع الأطفال الوصول إليها دون تمييز كاستثمار أساسي يتيح إعادة البناء على نحو أفضل خلال الجائحة وما بعدها.

(1) World Health Organization (WHO), Amiya Bhatia and others (2021), "Violence against children during the COVID-19 pandemic", *Bulletin of the World Health Organization*, vol. 99, No. 10, pp. 730-738.

(2) WHO, *Global status report on preventing violence against children 2020*, available at <https://www.who.int/teams/social-determinants-of-health/violence-prevention/global-status-report-on-violence-against-children-2020>

(3) المرجع نفسه.

ثانياً - التعجيل بالإجراءات الرامية إلى إنهاء العنف ضد الأطفال بحلول عام 2030

6- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الممثلة الخاصة استخدام ولايتها لتعزيز حماية الأطفال من العنف من خلال دورها في الدعوة والمشورة ومد الجسور.

دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

7- من العناصر الرئيسية في جهود الدعوة التي تبذلها الممثلة الخاصة عملها الوثيق مع الدول الأعضاء في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تقدمها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ولدعم هذه الجهود، وضع مكتب الممثلة الخاصة إرشادات بشأن كيفية استخدام عمليات الاستعراض الطوعية لتحديد الممارسات الواعدة لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له وإعداد التقارير بشأنها. وفي عام 2020، أعد المكتب أيضاً تقييماً للاستعراضات الوطنية لاستخلاص وتقاسم المواضيع الرئيسية والرسائل والدروس المستفادة بشأن التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالعنف ضد الأطفال ودوافعه⁽⁴⁾.

8- واجتمعت الممثلة الخاصة مع ممثلين لـ 38 دولة عضواً كانت في مرحلة تحضيرية مبكرة من إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية لتقديمها إلى المنتدى الرفيع المستوى لعام 2021، وشجعتها على اعتماد نهج متكامل لمنع العنف ضد الأطفال ودوافعه وإنهائه في جميع مراحل خطة عام 2030. وشددت أيضاً على دور الأطفال كأطراف فاعلة رئيسية في هذه المسألة واقترحت سبلاً لدعم مشاركتهم النشطة في إعداد الاستعراضات.

9- وبالإضافة إلى ذلك، حشدت الممثلة الخاصة كيانات منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والقطري. وأكدت في مناقشاتها مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية والمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية مسؤوليتهم المشتركة عن دعم الحكومات في تعميم مراعاة حقوق الطفل في الجهود الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك حماية الأطفال من العنف، والحاجة إلى نهج شاملة ومتكاملة. وشاركت الممثلة الخاصة أيضاً مشاركة مباشرة في العمليات التحضيرية للاستعراضات الوطنية الطوعية على الصعيد الوطني في عدة دول أعضاء.

10- وفي الفترة التي سبقت المنتدى السياسي الرفيع المستوى، تعاون مكتب الممثلة الخاصة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنظيم اجتماع فريق خبراء لتقييم التقدم المحرز في إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال (الغاية 16-2 من أهداف التنمية المستدامة)، بما في ذلك أثر الوباء، وتقييم التحديات. وشاركت الممثلة الخاصة أيضاً في حوارات التكامل التي نظمها نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحضيراً للجزء المتعلق بالتكامل في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

11- وقالت إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي ركز على موضوع التعافي المستدام والمرن من جائحة كوفيد-19، كان فرصة لتسليط الضوء على الدروس المستفادة أثناء الجائحة بشأن كيفية تعزيز حماية الأطفال من العنف. وكانت الممثلة الخاصة أحد المشاركين الرئيسيين في حلقة نقاش بعنوان "كيف يمكننا المضي قدماً نحو بناء مجتمعات أكثر سلاماً ومساواة وشمولاً"، التي استكشفت أهمية إقامة روابط فيما بين أهداف التنمية المستدامة.

(4) انظر <https://violenceagainstchildren.un.org/content/2030-childrens-rights-agenda>

12- وشارك مكتب الممثلة الخاصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أيضاً في تنظيم "مختبر استعراض وطني طوعي" في المنتدى الرفيع المستوى، ضم ممثلين عن الحكومات والأمم المتحدة والأطفال والشباب والمؤسسات المالية الدولية لاستكشاف كيفية إجراء استعراضات وطنية طوعية شاملة للجميع ومراعية لاحتياجات الأطفال. وأكدت مناقشات المختبر ضرورة إعطاء الأولوية للاستثمار في النظم المتكاملة للخدمات الاجتماعية للأطفال.

13- وبالإضافة إلى ذلك، نظم مكتب الممثلة الخاصة وفريق الأصدقاء المعني بالصحة والسلامة العقليتين منتدى رفيع المستوى، لتأكيد الحاجة الملحة إلى معالجة أثر العنف على الصحة العقلية للأطفال مع إعادة البناء على نحو أفضل، وضمان أن تكون الصحة العقلية جزءاً لا يتجزأ من التغطية الصحية الشاملة. وبالتزامن مع هذا الحدث، أطلق مكتب الممثل الخاص حملة متعددة الوسائط تستند إلى سلسلة من أشرطة الفيديو عن الصحة العقلية، شارك فيها أطفال من 19 بلداً من جميع المناطق الإقليمية، تبادلوا خبراتهم واقتراحاتهم بشأن أفضل السبل لدعم الصحة العقلية خلال جائحة كوفيد-19.

14- وعند دراسة الاستعراضات والعروض الوطنية الطوعية التي قدمتها الدول الأعضاء خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى عام 2021، حدد مكتب الممثلة الخاصة عدداً من النقاط الرئيسية. ورغم أن الدول الأعضاء تتبع نهجاً متكامل بشكل متزايد لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له، فإن المعلومات المتعلقة بهذا العمل لا تدرج باستمرار في استعراضاتها. وبينما يُبلغ عدد أكبر من الدول الأعضاء عن إحراز تقدم في التصدي لأشكال محددة من العنف ضد الأطفال، يمكن تسليط الضوء بدرجة أكبر على حقيقة ترابط واقتران مختلف أشكال العنف - على شبكة الإنترنت وخارجها. وبينما شددت دول أعضاء عديدة في استعراضها على معاناة الأطفال الذين يعيشون حالات ضعف، لم يكن هناك سوى تقارير محدودة عن الإجراءات المتخذة لضمان حمايتهم ورعايتهم. ولوحظ أيضاً الأثر الإيجابي للنهج الذي تتبناه الأمم المتحدة على نطاق المنظومة لدعم الدول الأعضاء على المستوى القطري في إعداد استعراضاتها⁽⁵⁾.

15- وتمثل عملية إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية فرصة لإشراك الأطفال كعناصر تغيير. وأبرزت الاستعراضات التي أجريت عام 2021 مجموعة من السبل التي سعت الدول الأعضاء من خلالها إلى تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك: استخدام الدراسات الاستقصائية واستطلاعات الرأي في السعي إلى الحصول على آراء الأطفال ومساهماتهم؛ وعقد اجتماعات حضورية وعبر الإنترنت لمجموعات تركيز يحضرها أطفال؛ وإتاحة فرص للأطفال للتواصل مع صناعات القرار والهيئات التشريعية الوطنية؛ واستخدام الهياكل القائمة مثل برلمانات الأطفال والمجالس الاستشارية.

16- وأثرت هذه التجارب جهود مكتب الممثلة الخاصة في وضع توجيهات عملية للدول الأعضاء تتعلق بإشراك الأطفال في عملية الاستعراض الوطني الطوعي. وتشدد هذه التوجيهات على ضرورة تصنيف الأطفال كفئة عمرية محددة وإشراك الأطفال الأصغر سناً والمراهقين على حد سواء. وتوصي أيضاً بأن تدرج الحكومات آراء الأطفال في تقاريرها، مع إعطاء الأولوية للتشاور مع الأطفال من الفئات الضعيفة لضمان عدم ترك أي طفل خلف الركب⁽⁶⁾.

17- وللتشديد على الحاجة الملحة للاستثمار في تدابير التصدي المتكاملة والفعالة للعنف المتزايد الذي يواجهه الأطفال في أوقات الأزمات، تعاون مكتب الممثلة الخاصة مع الرئيسين المشاركين لفريق الأصدقاء المعني بالأطفال وأهداف التنمية المستدامة، ومع الاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتنظيم نشاط جانبي رفيع المستوى خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية

(5) المرجع نفسه.

(6) المرجع نفسه.

العامة. واستفاد هذا الحدث أيضاً من آراء وتوصيات ممثلي اللجان الاستشارية للأطفال من الحملة العالمية المعنونة "لا يزال هناك متسع من الوقت للحديث عن آراء الأطفال بشأن العمل".

18- واستخدمت الممثلة الخاصة، بوصفها أحد المنظمين المشاركين للمؤتمر العالمي المعني بالعدالة للأطفال لعام 2021، العمليات التحضيرية لأصحاب المصلحة المتعددين والجلسات العامة لتأكيد ضرورة إعادة النظر في دور العدالة لصالح الأطفال ومعهم من أجل تلبية احتياجات وحقوق أشد الفئات تهميشاً وللترويج لنهج إزاء منع العنف يقوم على حقوق الطفل، وبدائل الحرمان من الحرية، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج المستدامتين. واعتمد المؤتمر الإعلان العالمي بشأن العدالة مع الأطفال، وهو وثيقة ختامية صيغت بالاشتراك مع الأطفال، تبين الإجراءات التي ستتخذها الدول الأعضاء والمجتمع المدني، بالشراكة مع الأطفال، لوضع أطر وإجراءات وخدمات تلبية احتياجات الأطفال المهمشين وتضمن حصولهم على العدالة على قدم المساواة مع الآخرين، في الحالات الطارئة وغير الطارئة على حد سواء.

19- واستناداً إلى هذه العمليات الهامة وإلى مشاورات واسعة النطاق مع الشركاء والخبراء، وضع مكتب الممثلة الخاصة توجيهات عملية، حدد فيها الممارسات الجيدة والمكونات الرئيسية لنهج شامل يرمي إلى تمكين الأطفال من الوصول إلى العدالة.

20- وشاركت الممثلة الخاصة كمتحدث رئيسي في المنتدى العالمي لمكافحة التتمر لعام 2021، الذي عُقد في ستوكهولم، وجمع أكثر من 700 مندوب من 40 بلداً من مختلف التخصصات والمناطق لتبادل المعارف والخبرات في التصدي للتتمر. ومن الأهمية بمكان أن المشاركين في المنتدى اقترحوا تعريفاً منقحاً للتتمر، لا يشمل البعد الرقمي فحسب، بل يشمل أيضاً دور الثقافة والمعايير، وأبرزوا الحاجة إلى نهج تشاركي وجامع إزاء هذه المشكلة، يشمل المدارس والمجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، قدم مكتب الممثلة الخاصة الدعم في صياغة قرار الجمعية العامة نصف السنوي بشأن حماية الأطفال من التتمر، الذي يعالج آثاره السلبية على الصحة العقلية للأطفال وعلى تعليمهم⁽⁷⁾. ويشجع ذلك الدول الأعضاء على تقديم الدعم والمشورة للأطفال الذين يتعرضون للتتمر، فضلاً عن جمع البيانات اللازمة لدعم جهود الوقاية والاستجابة الفعالة.

الزيارات القطرية

21- تظل الدعوة على الصعيد الوطني عنصراً حاسماً في عمل الممثلة الخاصة. ومع تخفيف القيود المفروضة على السفر، تمكنت الممثلة الخاصة من استئناف الزيارات القطرية الشخصية، بالإضافة إلى الاتصالات الجارية عبر الإنترنت.

22- وبدعوة من حكومة الفلبين، قامت الممثلة الخاصة بزيارة افتراضية إلى البلد في نيسان/أبريل 2021. وساعدت الممثلة الخاصة، من خلال الحوار مع مسؤولي الوزارات وأصحاب المصلحة المعنيين، في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الوطنية لإنهاء العنف ضد الأطفال وصعوبات تنفيذها. وأبرز الحوار الحاجة إلى زيادة مخصصات الميزانية للخدمات الاجتماعية المتكاملة للأطفال والاستجابة للتأثير المحتمل للجائحة على المدى الطويل.

23- وفي حزيران/يونيه 2021، كانت الممثلة الخاصة المتكلمة الرئيسية في حوار السياسات الوطنية بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال في نيجيريا، الذي تناول إنجازات البلد منذ عام 2017 عندما أصبح بلداً رائداً في إطار الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال. وكانت هذه فرصة لإعادة تأكيد التزام البلد بضمان أن يعيش كل طفل في بيئة مغذية وتمكينية وآمنة، بسبل منها تنفيذ قانون حقوق

(7) قرار الجمعية العامة 166/75.

الطفل لعام 2003، وضمان تسجيل جميع المواليد والاستثمار في الخدمات التي تحمي الأطفال المتضررين من العنف.

24- وفي تموز/يوليه 2021، عقدت الممثلة الخاصة جلسة مع برلمان الأطفال في ناميبيا، حيث أجرت حواراً ملهماً وتفاعلياً مع نحو 30 من أعضاء برلمان الأطفال. وعقب تلك الجلسة، دُعي البرلمانيون الشباب للانضمام إلى الوفد الوطني إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

25- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اضطلعت الممثلة الخاصة بزيارة قطرية إلى النيجر، بالتعاون الوثيق مع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري⁽⁸⁾. وشملت الزيارة أساساً إجراء حوارات بناءة مع رئيس النيجر؛ والوزراء الرئيسيين؛ واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ وبرلمانيين؛ وأعضاء في المجتمع المدني؛ وزعماء تقليديين ودينيين؛ وممثلين عن الأطفال والشباب والمجتمعات المحلية؛ وممثلين عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشركاء ومانحين آخرين. وقامت بزيارات ميدانية لخدمات وبرامج في نيامي ومرادي. ورحبت الممثلة الخاصة بالتزام الرئيس القوي بجعل التعليم أولوية وطنية كوسيلة لوضع حد للعنف الجنساني وزواج الأطفال.

26- واضطلعت الممثلة الخاصة أيضاً بزيارة قطرية إلى تشاد في تشرين الثاني/نوفمبر 2021⁽⁹⁾، بالتعاون الوثيق مع شركاء الأمم المتحدة في البلد. وأجرت الممثلة الخاصة مناقشات مثمرة مع كل من: رئيس تشاد والمجلس العسكري الانتقالي؛ ورئيس المجلس الوطني الانتقالي؛ والوزراء الرئيسيين؛ وممثلي منظمات المجتمع المدني والمنبر المشترك بين الأديان؛ وأعضاء السلك الدبلوماسي؛ والجهات المانحة؛ وممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ فضلاً عن شبكة للأطفال والفتيات الصغيرات. وزارت الممثلة الخاصة أيضاً برامج وخدمات مخصصة للأطفال، بالإضافة إلى مرفق احتجاز وشاركت في إطلاق الحملة الوطنية المعنونة "Oranger le Tchad"، المتوائمة مع الحملة العالمية لإنهاء العنف الجنساني. والتزمت الممثلة الخاصة وفريق الأمم المتحدة القطري في تشاد بالعمل بالتعاون الوثيق مع الحكومة لضمان إجراء حوار وطني شامل وتشاركي كجزء من عملية صياغة الدستور الجديد وضمان مشاركة الأطفال والشباب فيها.

27- ومتابعة للبعثات الموفدة إلى تشاد والنيجر، ستواصل الممثلة الخاصة جهود الدعوة إلى المناصرة على أعلى مستوى، وتقديم الدعم إلى الدولتين العضوين بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين لضمان حماية الأطفال على النحو الواجب من جميع أشكال العنف.

28- وفي عام 2021، عقدت الممثلة الخاصة اجتماعها الثالث مع السيدة الأولى لكولومبيا ووفد حكومي رفيع المستوى، وهو اجتماع حدد طرائق التعاون والدعم التقني للاستراتيجية الوطنية للتربية ومنع العقاب البدني والمعاملة القاسية أو المهينة أو الحاطة بكرامة الأطفال والمراهقين، المقرر أن ينطلق تطبيقها في كانون الأول/ديسمبر 2021. ومهد الاجتماع أيضاً الطريق لبعثة قطرية اضطلعت بها الممثلة الخاصة في أوائل عام 2022 لمواصلة دعم جهود كولومبيا كبلد رائد في إطار الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال.

29- ومن المقرر أن تقوم الممثلة الخاصة في كانون الأول/ديسمبر 2021 ببعثات قطرية إلى الأردن ولبنان، بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة هناك، بهدف إجراء حوارات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وزيارة البرامج المتعلقة بمنع العنف والتصدي له، وعقد اجتماعات مع الأطفال والمجتمعات

(8) انظر <https://niger.un.org/fr/160422-dr-najat-maalla-representante-speciale-du-secretaire-general-en-visite-au-niger-du-13-au-20>

(9) انظر <https://chad.un.org/fr/160603-visite-officielle-de-dr-najat-maalla-mjid-au-tchad>

المحلية، وتعبئة مقرري السياسات والشركاء للاستثمار في الخدمات المتكاملة للأطفال ومقدمي الرعاية لهم. وقدمت الممثلة الخاصة أيضاً الدعم للأردن في تعميم حقوق الطفل في استعراضه الوطني الطوعي لعام 2022، وللبنان في تعزيز جهوده لإنهاء العنف ضد الأطفال.

تعزيز التعاون وإقامة الشراكات

المنظمات الإقليمية

30- واصلت الممثلة الخاصة العمل مع المنظمات العاملة على الصعيد الإقليمي - ولا سيما المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية - لتعزيز حق الطفل في عدم التعرض للعنف.

31- ومن أبرز الإنجازات في عام 2021 تعزيز التعاون بين مكتب الممثلة الخاصة والشركاء الأفارقة. وتقوم الاستراتيجية الإقليمية للمكتب على التعاون الوثيق مع الآليات الإقليمية للاتحاد الأفريقي - مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي - واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وكذلك على تحديد شركاء رئيسيين من جميع المستويات في جميع أنحاء المنطقة لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وخطة عام 2040 من أجل الأطفال في أفريقيا: تعزيز أفريقيا ملائمة للأطفال للقضاء على العنف ضد الأطفال. ويعمل المكتب مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز أثر أنشطته على الصعيد دون الإقليمي.

32- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، شاركت الممثلة الخاصة حضورياً في مؤتمر القمة الثالث للفتيات الأفريقيات، الذي استضافته النيجر ولجنة الاتحاد الأفريقي، تحت شعار: "الثقافة وحقوق الإنسان والمساواة - تسريع القضاء على الممارسات الضارة". وضم مؤتمر القمة ممثلين من 35 دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي وأكثر من 100 مراقب وأكثر من 1 500 جهة من الجهات صاحبة المصلحة. وأتاح مؤتمر القمة الفرصة للممثلة الخاصة لإجراء حوار مع مفوض الاتحاد الأفريقي للصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية ومع ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك مع الزعماء التقليديين والدينيين، إضافة إلى عقد اجتماع مع الأطفال قبل انعقاد مؤتمر القمة. ويتعاون قوي من جميع أصحاب المصلحة، اعتمدت "دعوة نيامي إلى العمل والالتزام بالقضاء على الممارسات الضارة" كنتيجة لمؤتمر القمة.

33- وساهمت الممثلة الخاصة في المشاورات التي أدت إلى اعتماد استراتيجية الاتحاد الأوروبي لحقوق الطفل في آذار/مارس 2021، التي تشمل مكافحة العنف ضد الأطفال باعتبارها إحدى أولوياته المواضيعية الست. والتقت الممثلة الخاصة أيضاً بمنسق الاتحاد الأوروبي المعني بمكافحة الاتجار بالبشر، وبحثت معه إمكانيات التشارك في جهود الدعوة التي تركز على إنهاء الاتجار بالأطفال داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه، بسبل منها التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والممثلة الخاصة والاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الممثلة الخاصة تعاونها الوثيق مع مجلس أوروبا ودعمها لتنفيذ استراتيجيته لحقوق الطفل (2016-2021)، التي تشمل أيضاً ضمن أولوياتها إنهاء العنف ضد الأطفال.

34- وواصلت الممثلة الخاصة تعزيز تعاونها مع الدول الأعضاء والشركاء الرئيسيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويشكل التعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عنصراً رئيسياً في عمل الممثلة الخاصة المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة داخل المنطقة. وفي آذار/مارس 2021، خاطبت الممثلة الخاصة الحكومات العربية خلال المؤتمر العربي للاستعراضات الوطنية الطوعية وخلال الدورة الاستثنائية المعنية بالصحة النفسية التي نظمت كجزء من المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الممثلة الخاصة أيضاً تعزيز

تعاونها مع جامعة الدول العربية، مما افضى إلى الاتفاق على مجموعة أنشطة مشتركة ذات أولوية لعامي 2021 و2022.

35- وشارك مكتب الممثلة الخاصة على نطاق واسع في مؤتمر إقليمي استمر خمسة أيام بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال في شرق آسيا والمحيط الهادئ، عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وضم المؤتمر - الذي شاركت في استضافته اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية - قادة حكوميين وممثلين عن 25 بلداً، فضلاً عن مشاركين من كيانات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والمجتمع المدني وشبكات الشباب والأوساط الأكاديمية. ومن الركائز الأساسية للمؤتمر ضمان مشاركة الأطفال والشباب على نطاق واسع في جميع مراحل الحدث، بما في ذلك الأعمال التحضيرية. وعملت الممثلة الخاصة مباشرة مع الأطفال المشاركين، وأدمجت توصياتهم في جهود الدعوة إلى المناصرة التي تبذلها لدى الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين الذين حضروا المؤتمر.

36- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، شاركت الممثلة الخاصة في إطلاق مرصد إقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يجمع ويحلل البيانات الرسمية من 13 بلداً بشأن الحمل المبكر؛ وترويج الأطفال ومعاشرتهم والزواج والمعاشرة المبكرين والقسريين والعنف الجنساني. وهو يسلط الضوء على الجهود التي تبذلها الدول لتحسين المعارف والأدلة لتعزيز حماية الفتيات من الممارسات الضارة. وتتيح هذه المبادرة فرصة جيدة لإرساء ممارسات مشتركة بين الدول في المنطقة، وتبادل الدروس المستفادة، وإيجاد سبل لتعزيز البيانات الوطنية والمحلية ذات الصلة والدقيقة والموثوقة والمصنفة⁽¹⁰⁾.

منظومة الأمم المتحدة

37- وتواصل الممثلة الخاصة تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة للترويج لتعميم مراعاة حقوق الطفل وحماية الأطفال من العنف عبر ركائز حقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن، مسترشدة بتقرير الأمين العام، "خطتنا المشتركة".

38- وواصلت الممثلة الخاصة، بوصفها رئيسة للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال، تعزيز تبادل المعلومات والعمل المشترك والنهج المنسق من جانب كيانات الأمم المتحدة لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والتصدي لها في جميع البيئات.

39- وكان تعاونها مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع هاماً بشكل خاص، وتمخض عن عدة بيانات مشتركة بشأن القضايا الرئيسية. وانضم مكتب الممثلة الخاصة إلى الشبكة المشتركة بين الوكالات، مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، وهو يرأس فريقها العامل المعني بنهج يركز على الناجين. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، أصدرت الممثلة الخاصة بياناً مشتركاً مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، يحث جميع الأطراف في ميانمار على الوقف الفوري لجميع انتهاكات حقوق الطفل، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم، والهجمات المستمرة على المدارس والمستشفيات، والاحتجاز التعسفي للأطفال.

40- ويساور الممثلة الخاصة قلق خاص إزاء تزايد الاتجار بالأطفال، وقد انضمت إلى فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص من أجل تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة هذه الجريمة من خلال نهج متكامل ومنسق.

(10) انظر https://plan-international.org/latin-america/virtual_event_facts_dont_lie

41- وتضافرت جهود الاتحاد الدولي للاتصالات ومكتب الممثلة الخاصة للبحث في استخدام الأطفال للإنترنت، بما في ذلك كيفية استخدامهم للوسائل الإلكترونية لأغراض الحماية، مثل دعم الأقران. فقد عقدا اجتماعاً لفريق عامل يتألف من وكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بهدف إتاحة المعلومات المتعلقة بخطوط المساعدة ونظم الدعم على الإنترنت في مختلف المناطق. وستحدد المجموعة وتنتشر سبل استخدام الأطفال والشباب للإنترنت من أجل تعزيز حمايتهم من العنف وتوجيههم بشأن كيفية الاستفادة من هذه النظم وتوسيعها.

42- ودعمت الممثلة الخاصة مهرجان الابتكار #YouthLead، الذي نظمه مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، باستضافة جلسة سلطت الضوء على السلامة الرقمية والعنف على الإنترنت، واستهداف الشباب، وتحديد الممارسات الجيدة لصحتهم ورفاههم.

المجتمع المدني والمنظمات الدينية

43- وواصلت الممثلة الخاصة عملها مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية من خلال عقد اجتماعات فصلية تتيح فرصاً لتبادل المعلومات بشأن مبادرات المجتمع المدني العالمية واستكشاف فرص التعاون بشأن العنف ضد الأطفال فيما بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جنيف ونيويورك.

44- ووقع مكتب الممثلة الخاصة والمنظمة العالمية لحركة الكشافة رسالة تعاون لتعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وخلال المؤتمر الكشفي العالمي في عام 2021 ونشاط جمبوري "جوتا - جوتي"، سلطت الممثلة الخاصة الضوء على الدور الرئيسي للكشافة كعناصر تغيير. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، شارك مكتب الممثلة الخاصة والمنظمة العالمية في تنظيم حدث جانبي على هامش الجمعية العامة لتعزيز النهج القائمة على الحقوق في مجال حماية الطفل، بمشاركة الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الرياضية والأطفال.

45- وبالتعاون مع منظمة أريغاتو الدولية، دعمت الممثلة الخاصة حملة "ارتدِ حذائي" لحشد الأطفال والكبار، بمن فيهم الزعماء الدينيون ومقررو السياسات والآباء/مقدمو الرعاية والمربون، للمساعدة في عودة الأطفال إلى المدرسة ومعالجة أثر إغلاق المدارس خلال جائحة كوفيد-19. ومن خلال التواصل المباشر مع الأطفال عبر مدونات صوتية يعدها الأطفال، توفر الحملة للأطفال منصة لتبادل خبراتهم والدخول في حوار بين الأجيال حول عودتهم الآمنة إلى المدرسة، مع إعطاء الأولوية لرفاههم الاجتماعي والعاطفي والروحي.

ثالثاً - وضع حد لحرمان الأطفال المهاجرين من حريتهم

46- أصبح عدد الأطفال المنتقلين أكبر من أي وقت مضى. وفقاً لليونيسف، وصل عدد الاطفال النازحين قسراً إلى أكثر من 33 مليون طفل في جميع أنحاء العالم بحلول نهاية عام 2020؛ ويمثل الأطفال، وهم أقل من ثلث سكان العالم، ما يقرب من نصف اللاجئين في العالم⁽¹¹⁾. وفي جميع مراحل رحلتهم، يتعرض الأطفال المنتقلون لمخاطر متزايدة من العنف وغيره من التجارب السلبية التي تؤثر تأثيراً كبيراً على رفاههم. ورغم أن هذا الخطر كان موجوداً أصلاً قبل جائحة كوفيد-19، فإن الوضع الحالي أخطر من ذي قبل.

47- والأطفال الذين ينتقلون هم أطفال أولاً وقبل كل شيء، ويجب أن تنتقل حقوقهم معهم. واحتجاز الأطفال ليس في مصلحتهم أبداً وهو شكل من أشكال العنف ينتهك حقوقهم. ومع ذلك، لا يزال الأطفال

(11) انظر <https://data.unicef.org/topic/child-migration-and-displacement/displacement/>

المهاجرون محتجزين في أكثر من 100 بلد⁽¹²⁾. ومن الضروري منع احتجازهم وتشجيع البدائل القائمة على الحقوق، لا سيما في ضوء الزيادة في الهجرة والتشريد والاتجار والتهرب.

48- وتواصل الممثلة الخاصة ترؤس فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالأطفال المحرومين من حريتهم، وتعمل مع شركاء آخرين لإنهاء الاحتجاز المتصل بالهجرة وتشجيع البدائل. وبقيادتها، أعطت فرقة العمل⁽¹³⁾. الأولوية لاحتجاز الأطفال المهاجرين في عام 2021.

49- واغتمت فرقة العمل الفرص التي تتيحها العمليات العالمية لتحديد أولويات هذه المسألة، بما في ذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2021، الذي قِيمَ الغاية 10-7 من أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁴⁾. المتعلقة بالهجرة والغاية 16-2، وكذلك في العمليات الجارية لتنفيذ ومتابعة واستعراض الاتفاق العالمي بشأن الهجرة والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، نظمت فرقة العمل، بالتعاون مع البرتغال، وتايلند، وتركيا، وكولومبيا، والمغرب، حدثاً جانبياً رفيع المستوى خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة بهدف التعجيل في اتخاذ إجراءات بشأن احتجاز الأطفال المهاجرين وتعبئة الدول الأعضاء استعداداً لمنتدى استعراض الهجرة الدولية لعام 2022⁽¹⁵⁾.

50- وعززت الممثلة الخاصة التعاون مع الشركاء على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة والفريق العامل المعني ببدائل الاحتجاز والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين. وفي ضوء مساهمات الفريق العامل، أكدت الممثلة الخاصة، في مناقشاتها مع البلدان التي قدمت استعراضات وطنية طوعية عام 2021، الحاجة الملحة إلى وضع حد لاحتجاز الأطفال المهاجرين.

51- وقالت إن إنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين أمر ملح، وهو أمر ممكن أيضاً، نظراً للعديد من الممارسات الواعدة التي يمكن محاكاتها وتوسيع نطاقها. وتقر الممثلة الخاصة بالتقدم المحرز حتى الآن، حيث تتوفر الآن بدائل ناجحة في أكثر من 60 بلداً⁽¹⁶⁾. وقد وثق المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين⁽¹⁷⁾، والفريق العامل المعني ببدائل الاحتجاز⁽¹⁸⁾، واليونيسف⁽¹⁹⁾، والتحالف الدولي المعني بالاحتجاز⁽²⁰⁾، وكذلك مكتب الممثلة الخاصة العديد من هذه الممارسات، على نحو مسهب.

(12) انظر <https://migrationnetwork.un.org/videos/therearealternatives-immigration-detention-children>

(13) دعماً لقراري الجمعية العامة 133/74 و185/75.

(14) انظر الغاية 10-7 من أهداف التنمية المستدامة التي تحت الدول على تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنمنظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة.

(15) انظر https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/upload.teamup.com/908040/E3jw9R02RAa2MvsQLKDY_SIDE-20EVENTconcept-20note-20-2015-20Oct.-202021.pdf

(16) انظر <https://idcoalition.org/wp-content/uploads/2015/10/There-Are-Alternatives-2015.pdf>

(17) انظر A/75/183.

(18) انظر https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/annex_to_policy_brief_on_atd_and_covid-19.pdf

(19) المرجع نفسه.

(20) انظر <https://idcoalition.org/wp-content/uploads/2020/11/Covid-19-Briefing-Paper-2020-ENGLISH.pdf>

انظر أيضاً <https://endchilddetention.org/solution/there-are-alternatives>

52- وتعتمد البلدان تشريعات وسياسات تحظر احتجاز الأطفال المهاجرين⁽²¹⁾⁽²²⁾. فهي تضع سياسات هجرة شاملة تراعي الأطفال والفوارق بين الجنسين لإدماج الأطفال المهاجرين في النظم الوطنية لحماية الطفل⁽²³⁾، بما في ذلك الوصاية⁽²⁴⁾، والكفالة⁽²⁵⁾، وتيسير حصول الأطفال على الوثائق، بما في ذلك التأشيرات المؤقتة والإقامة⁽²⁶⁾، وتعمل أيضاً على تعزيز إمكانية وصول الأطفال إلى العدالة وإلى خدمات السكن⁽²⁷⁾⁽²⁸⁾، والتعليم، والصحة، وحماية الطفل والحماية الاجتماعية⁽²⁹⁾، وتعزيز آليات حماية الطفل عبر الوطنية⁽³⁰⁾، والأخذ ببدايات مجتمعية وغير احتجازية⁽³¹⁾⁽³²⁾، وقبل كل شيء، ضمان إطلاق سراح الأطفال المهاجرين المحتجزين. وتؤكد الممثلة الخاصة أن نجاح السياسات هي تلك التي تدمج نهجاً اجتماعياً قائماً على الحقوق يشمل الأطفال المهاجرين أنفسهم.

رابعاً- الأطفال باعتبارهم عناصر تغيير

53- يعمل الأطفال كعناصر تغيير في الجهود الرامية إلى مكافحة العنف. والواقع أن الأطفال، كما رأينا خلال جائحة كوفيد-19، لا يتخذون إجراءات للتصدي للعنف فحسب، بل يقودون هذه الإجراءات في أغلب الأحيان.

54- ويدعم الأطفال مجتمعاتهم المحلية وأقرانهم، ويتواصلون مع صانعي القرار ويصلون إلى أطفال آخرين يصعب الوصول إليهم. ولطالما انخرط الأطفال في إجراءات مشتركة بين الأقران، وتكتفت جهودهم

(21) إكوادور، وأيرلندا، وبنما، وتركيا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وكوستاريكا، وكينيا، واليابان، فضلاً عن مقاطعة تايوان الصينية، ودول أمريكا الجنوبية، كمجموعة إقليمية، لا تأذن رسمياً بالاحتجاز كما هو مبين في دراسة الأمم المتحدة العالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية، 2019، الصفحتان 445 و484.

(22) A/75/183، الفقرة 37: وفي إكوادور، يحظر قانون التنقل البشري احتجاز الأطفال المهاجرين، ويكفل القانون أيضاً حماية الحق في الحرية الشخصية للوالدين أو الأولياء، وينص على تطبيق بدائل لصالح الأسرة إذا كان من مصلحة الطفل الفضلى الحفاظ على شمل الأسرة.

(23) A/75/183، الفقرة 48: أندريجان وكرواتيا وقبرص وألمانيا وهنغاريا وأيرلندا والمكسيك ورومانيا والسنغال والسويد والمملكة المتحدة، وكذلك آيسلندا وفنلندا والنرويج.

(24) ألمانيا والنرويج (دراسة الأمم المتحدة العالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية، ص. 484).

(25) A/75/183، الفقرة 49: بلجيكا وبلغاريا والدانمرك واليونان والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

(26) أستراليا وقبرص وكولومبيا.

(27) وتنفذ كندا مبادرات إسكانية في أكبر مقاطعتين فيها لتمكين الوكالات من نقل الأفراد إلى هذه المرافق.

(28) A/75/183، الفقرة 43: تنص التشريعات الأوكرانية على أن اللاجئين وغيرهم من الأفراد الذين يلتزمون الحماية الدولية لهم الحق في الإقامة مع أقاربهم في فنادق أو أماكن مستأجرة أو مراكز إيواء مؤقتة للاجئين.

(29) إسبانيا وأيرلندا (دراسة الأمم المتحدة العالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية، ص. 485).

(30) جنوب أفريقيا: التعاون عبر الحدود وحظر احتجاز الأطفال المهاجرين.

(31) وفي كينيا، وفرت المجتمعات المحلية الحضارة وساعدت في لم شمل الأسر باستخدام آليات تتبع العشائر؛ وتعتمد زامبيا إلى تحويل المهاجرين وقد زادت التقارير التي تسمح للمهاجرين بإضفاء الطابع الرسمي على وضعهم دون تكرار الاحتجاز؛ وفي تونس، تُستخدم الكفالة لتوفير الرعاية للأطفال الذين ليس لديهم أسرة؛ وتعين بلغاريا وكندا، على سبيل المثال، أخصائيين اجتماعيين لمراقبة الأطفال المهاجرين. ومن الأمثلة الأخرى إسبانيا، وبلجيكا، وتشيكيا، والصين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

(32) A/75/183، الفقرة 39: سنتت إندونيسيا في عام 2018 سياسة تقضي بعدم جواز احتجاز اللاجئين، بمن فيهم الأطفال الذين تصحبهم أسرهم وغير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم، وتسمح لهم بالعيش بشكل مستقل في الملاجئ أو مراكز الإقامة المجتمعية.

منذ المراحل الأولى من الجائحة، سواء في شكل بناء القدرات ونقل المعارف، أو من خلال إنشاء شبكات دعم الأقران، كما توضح الأمثلة التالية.

55- ففي كمبوديا، يتواصل أطفال الشوارع والأطفال العاملون والأطفال الذين هاجر أبائهم مع شبان آخرين ومع السلطات المحلية للمساعدة في الحد من العنف ضد الأطفال من خلال النوادي التي أنشأتها المنظمة الكمبودية للأطفال والتنمية والتي تساعد الأطفال على بناء قدراتهم في مجال حقوق الطفل وحل النزاعات وحل المشاكل من دون اللجوء إلى العنف وجمع البيانات والإبلاغ عنها. ثم يقوم هؤلاء الأطفال أنفسهم بتعليم أطفال آخرين في مجتمعاتهم المحلية.

56- وفي غانا، يستخدم الأطفال المسرح والشعر والرقص للتوعية بالفقر وسوء المعاملة التي يواجهها العديد من الأطفال الذين يعيشون في الشوارع، بدعم من هيئة العمل الكاثوليكي من أجل أطفال الشوارع. والهدف من ذلك هو إشراك المجتمعات المحلية والمنظمات الكنسية والزعماء التقليديين في مكافحة إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم.

57- وفي الهند، يبتكر الأطفال والمراهقون الذين تدعمهم منظمة أرض البشر مشاريع قائمة على الفنون للتصدي لإساءة معاملة الأطفال، وعمل الأطفال، وزواج الأطفال، والهجرة غير الآمنة، وعدم المساواة بين الجنسين. ويدعون في مجتمعاتهم المحلية إلى التصدي للمعايير الاجتماعية السلبية وإلى التعاون مع المسؤولين عن حماية الأطفال في مناسبات مشتركة لزيادة الوعي بالعنف ضد الأطفال. ويتعلم الأطفال كيفية الإبلاغ عن حالات العنف أو زواج الأطفال وكيفية إيصال أقرانهم إلى الإحالات وخطوط المساعدة وخدمات الدعم.

58- وترتكز شبكة Tremendas México، التي تقودها مراهقات، على التصدي للعنف الجنساني وعمل الأطفال من خلال تعليم وتمكين الفتيات في المدارس منذ سن مبكرة. وتشمل أنشطتها برامج تدريبية للفتيات والفتيان بشأن الصحة والرفاه، مثل "الصحة هي الحياة"، التي تتقف المراهقين بشأن الصحة العقلية والجنسية والإنجابية وتتصدى للقوالب النمطية الجنسانية.

59- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الممثلة الخاصة مباشرة مع الأطفال بشأن مجموعة من القضايا، تراوحت بين الصحة العقلية ونهج التعلم من الأقران وجهود الفتيات والأطفال العاملين والأطفال الذين يعيشون في الشوارع من أجل التصدي للعنف الذي يواجهونه. وشاركت الممثلة الخاصة أيضاً في حوارات بين الأجيال يديرها أطفال، وحلقات دراسية شبكية، وبث مدونات صوتية عن جملة مسائل بينها تزايد العنف ضد الأطفال بسبب جائحة كوفيد-19 وأثر عودة الأطفال إلى المدارس على صحتهم العقلية بعد انقطاع تعليمهم بسبب الجائحة.

60- وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، دعم مكتب الممثلة الخاصة مسابقة إقليمية بعنوان "Zoom a tus derechos"، التي تشجع الأطفال على تقديم أشرطة فيديو موسيقية تتناول التمييز العرقي والعنصري. وساعد المكتب في اختيار أشرطة الفيديو الفائزة، بالاستناد إلى درجة إبداع الأطفال وإلى ما تضمنته الأشرطة من رسائل تمكينية. وعمل المكتب أيضاً مع أمين مظالم الأطفال في شيلي ومع منظمات المجتمع المدني المختلفة التي تدعو إلى المشاركة المجدية للأطفال في صياغة الدستور الجديد، وشارك في مقابلات تقنية وحلقات دراسية شبكية على شبكة الإنترنت بشأن أهمية وفوائد مشاركة الأطفال. وعزز واضعو الدستور المشاركة النشطة للأطفال، بمن فيهم أطفال المجتمعات الضعيفة لضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب

61- وواصل مكتب الممثلة الخاصة، للسنة الثانية، تقديم الدعم لمبادرة #CovidUnder19، وهي مبادرة تقودها منظمات المجتمع المدني ويشارك فيها أكثر من 30 شريكاً عالمياً تقوم على أساس

نهج في الدعوة يستند إلى حقوق الطفل. وفي عام 2021، أطلقت المبادرة برنامجاً لتوجيه الأقران لفائدة الأطفال الذين مروا بعملية بناء قدرات، فوجهت مجموعة جديدة من الأطفال من مختلف البلدان لتعزيز الدعوة التي يقودها الأطفال والتي تركز على إدماج الأطفال في الخطط الوطنية الرامية إلى إعادة البناء على نحو أفضل.

62- وسيواصل المكتب تحديد دور الأطفال وتوسيعه وتعزيزه كجزء من الحل الرامي إلى وضع حد للعنف⁽³³⁾. وستواصل الممثلة الخاصة أيضاً عملها المباشر مع الأطفال كجزء أساسي من ولايتها.

63- وحتى قبل الجائحة، كان الأطفال يعملون في جميع أنحاء العالم وبصورة متزايدة كعناصر تغيير إيجابي. ومع ذلك، رغم أن الدول وأصحاب المصلحة الآخرين استحدثوا وعززوا سبل إشراك الأطفال في عمليات صنع القرار على الصعيد الدولية والوطنية والمحلية، فإن العقبات التي تحول دون مشاركتهم لا تزال كبيرة. وتشمل هذه العقبات المعايير الثقافية والاجتماعية المتعلقة بحقهم في التعبير عن آرائهم في القرارات التي تؤثر عليهم، فضلاً عن تعرضهم للعنف كنتيجة مباشرة لهذا التعبير. وعلى وجه الخصوص، لا يزال الأطفال الذين لا يملكون إمكانية الوصول إلى الإنترنت أو أطفال الفئات الفقيرة والمهمشة يفتقرون إلى فرص التعبير عن أنفسهم والمشاركة في هذه العمليات. ويجب بذل المزيد من الجهود لإزالة هذه العقبات وتوفير مسارات آمنة وتمكينية للأطفال للتعبير عن أنفسهم والعمل كعناصر تغيير إيجابي. والأطفال ليسوا المستقبل فحسب، بل هم الحاضر أيضاً ويجب أن يكونوا جزءاً من الحل.

خامساً - نحو استثمار أفضل في حماية الأطفال ورفاههم

ألف - الحاجة الملحة: تزايد العنف ضد الأطفال وأصبح أقل وضوحاً

64- تكشف الأدلة المتعلقة بالارتباط بين جائحة كوفيد-19 والعنف ضد الأطفال عن صورة قاتمة: فبعد عامين من انتشار الجائحة، زاد العنف ضد الأطفال وأصبح أقل وضوحاً.

65- وكشف استعراض للدراسات القائمة عن تزايد العنف العائلي وتزايد الإصابات الناجمة عن العنف، ومع ذلك قل عدد التقارير المتعلقة بالعنف ضد الأطفال. ومع تزايد العنف، تعطلت آليات الوقاية والاستجابة العادية - من المدارس إلى خدمات حماية الطفل - بسبب عمليات الإغلاق والإقبال التي تركت الأطفال دون شبكات الدعم الحيوي. وتتماشى هذه الاستنتاجات مع البحوث المتعلقة بأثر الجائحة على العنف ضد المرأة، مما يبرز الصلة الوثيقة بين شكلي العنف⁽³⁴⁾.

66- وتقدر دراسة نشرت في مجلة نبي لانسييت أن أكثر من 1,3 مليون طفل في جميع أنحاء العالم فقدوا على الأقل أحد الوالدين أو الجد(ة) الحاضن(ة) بسبب كوفيد-19 بين 1 آذار/مارس 2020 و30 نيسان/أبريل 2021: الأطفال اليتامى معرضون لخطر العنف بشكل خطير⁽³⁵⁾.

67- وتمخضت جائحة كوفيد-19 أيضاً عن بيئة تضر بالصحة العقلية⁽³⁶⁾، مما يفاقم المخاوف القائمة بشأن الصحة العقلية لجيل كامل من الأطفال⁽³⁷⁾. وقد تأثر رفاههم العقلي بسبب الحجر والعزلة،

(33) انظر A/HRC/46/40.

(34) انظر [https://apps.who.int/iris/handle/10665/346154/](https://apps.who.int/iris/handle/10665/346154).

(35) انظر [https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736\(21\)01253-8/fulltext](https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(21)01253-8/fulltext).

(36) المرجع نفسه.

(37) انظر <https://www.unicef.org/reports/state-worlds-children-2021>.

وبسبب تفاقم التوتر والقلق، وزيادة المصاعب الاقتصادية. فالأطفال أنفسهم يطلبون المساعدة: إذ أبلغوا الممثلة الخاصة في اللقاء المباشر معها أن صحتهم العقلية ورفاههم يمثلان مصدر قلق رئيسي لهم. وأشارت المنظمة الدولية لمساعدة الأطفال أيضاً إلى أن العنف والصحة العقلية هما السببان الرئيسيان لما يرد من مكالمات هاتفية إلى خطوط التابعة لها، والتي ارتفعت بنسبة 25 في المائة في جميع أنحاء العالم عام 2020⁽³⁸⁾. ومع ذلك، وجدت دراسة استقصائية أجرتها منظمة الصحة العالمية أن خدمات الصحة العقلية للأطفال والمراهقين كانت من بين الخدمات التي تعطلت بشدة خلال الجائحة⁽³⁹⁾.

68- وكشفت الجائحة عن أوجه عدم المساواة الاجتماعية التي كانت تؤثر بالفعل على الأطفال الأكثر فقراً وضعفاً، وفاقمتها. وكان أثر الوباء شديداً على الأسر التي كانت فقيرة أصلاً، ولا سيما بالنسبة للأسر التي لا تتوفر لها إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية، ومن المرجح أن يكون 142 مليون طفل آخر قد وقعوا في براثن الفقر النقدي بحلول نهاية عام 2020⁽⁴⁰⁾. ومع ذلك، ووفقاً لتقرير الحماية الاجتماعية العالمي الصادر عن منظمة العمل الدولية للفترة 2020-2022، فإن 26,4 في المائة فقط من الأطفال في جميع أنحاء العالم يحصلون على استحقاقات الحماية الاجتماعية، وبلغ متوسط الإنفاق الوطني على الحماية الاجتماعية للأطفال 1,1 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁴¹⁾.

69- وتشمل الآثار المترتبة على ذلك زيادة خطر زواج الأطفال، حيث تقدر اليونيسف أن أكثر من 10 ملايين فتاة أخرى معرضات لخطر أن يصبحن عرائس أطفال نتيجة لهذه الجائحة على مدى العقد المقبل⁽⁴²⁾. ويكشف تحليل أجرته المنظمة العالمية للرؤية الدولية للبيانات الواردة من بلدان في أربع مناطق عن وجود علاقة وثيقة بين زواج الأطفال والجوع والتعليم والدعم الأبوي: جميع المجالات المتضررة من الجائحة. ووجدت الدراسة أن احتمال زواج أطفال عانوا من الجوع في الأسابيع الأربعة السابقة للدراسة الاستقصائية يزيد بنسبة 60 في المائة عن احتمال زواج الأطفال الذين لم يعانون منه، وأن احتمال زواج الأطفال غير المتمدرسين يزيد بنسبة 3,4 مرات عن احتمال زواج الأطفال الذين ما زالوا في فصولهم الدراسية⁽⁴³⁾.

70- ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع معدلات الفقر وفقدان فرص التعليم إلى تفاقم ظاهرة عمل الأطفال التي يتسع نطاقها أصلاً. ووفقاً لليونيسف ومنظمة العمل الدولية، ارتفع عدد الأطفال العاملين إلى 160 مليون طفل في جميع أنحاء العالم - بزيادة قدرها 8,4 مليون طفل في السنوات الأربع الماضية - وتوقف التقدم العالمي في هذا المجال لأول مرة منذ 20 عاماً. وقد يُمضي الأطفال العاملون ساعات أطول في العمل وفي ظروف عمل متدهورة نتيجة للجائحة، وقد يُضطر الكثير من الأطفال الآخرين من الأسر الضعيفة إلى الانخراط في أسوأ أشكال عمل الأطفال بسبب فقدان العمل وخسارة الدخل. وحذرت اليونيسف ومنظمة العمل الدولية من أن 9 ملايين طفل إضافي في جميع أنحاء العالم معرضون الآن لخطر دفعهم إلى العمل بحلول نهاية عام 2022⁽⁴⁴⁾.

(38) انظر <https://www.childhelplineinternational.org/wp-content/uploads/2021/05/Voices-Covid-19.pdf>.

(39) انظر <https://www.who.int/publications-detail-redirect/978924012455>.

(40) انظر <https://data.unicef.org/topic/child-poverty/covid-19/>.

(41) انظر <https://www.ilo.org/global/research/global-reports/world-social-security-report/2020-22/lang-en/index.htm>.

(42) انظر <https://data.unicef.org/resources/covid-19-a-threat-to-progress-against-child-marriage/>.

(43) انظر https://www.wvi.org/sites/default/files/2021-10/COVID-19%20and%20child%20marriage_v3.pdf.

(44) انظر <https://data.unicef.org/resources/child-labour-2020-global-estimates-trends-and-the-road-forward/>.

71- ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بات الاتجار بالأطفال يُمارس بمزيد من السرية منذ بداية الجائحة، مما زاد من صعوبة تقدير حجمه وصياغة سبيل فعال للتصدي له. وقد حدثت زيادات في الاتجار بالأطفال لغرض استغلالهم في العمالة المنزلية في بعض المناطق والبلدان، حيث أصبح الأطفال مستهدفين بشكل متزايد من قبل المتجرين المحليين وعلى شبكة الإنترنت. وهناك أيضاً أدلة على تزايد الطلب على مواد الاستغلال الجنسي للأطفال، مما يزيد من استغلال الأطفال في جميع أنحاء العالم⁽⁴⁵⁾.

72- وقد أعادت سنتان من الجائحة تشكيل المخاطر التي يواجهها الأطفال على شبكة الإنترنت: فبينما انخفضت، على ما يبدو، حالات التمر وجها لوجه في ظل الإغلاق، فإن التسلط عبر الإنترنت ازداد في بعض البلدان والمناطق، وتشير الأبحاث إلى تزايد المضايقات واللغة البغيضة والاستغلال عبر الإنترنت⁽⁴⁶⁾. ووجد تقييم حديث للتهديدات من التحالف العالمي "WeProtect" أن كوفيد-19 خلق "عاصفة كاملة" من الظروف، فاقمت ما يتعرض له الأطفال من استغلال واعتداء جنسيين في جميع أنحاء العالم⁽⁴⁷⁾. وفي الوقت نفسه، سلطت الجائحة الضوء على أثر الفجوة الرقمية، حيث لا تتاح لثلاثي الأطفال في سن التمدريس في العالم إمكانية الوصول إلى الإنترنت في منازلهم، وفقاً لليونيسف والاتحاد الدولي للاتصالات⁽⁴⁸⁾. وهذا يحد من تسليط الضوء عليهم، ومن حصولهم على المواد التعليمية، ومشاركتهم في المجتمع؛ ويحرمهم، علاوة على ذلك، من خدمات الإنترنت اللازمة لحمايتهم.

73- ولم تكن آثار الجائحة محسوسة بنفس القدر لدى جميع الفئات. وقد أدى ذلك إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة وضاعف التحديات التي تواجه الحصول على الخدمات، مما زاد من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال الذين كانوا بالفعل أكثر تهميشاً وعرضة للعنف قبل الوباء، بمن فيهم الفتيات والأطفال ذوو الإعاقة وأطفال الشعوب الأصلية والأطفال اللاجئين والأطفال المشردون والأطفال المهاجرون والأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشوارع والأطفال الذين يعيشون في بيئات الرعاية البديلة والأطفال المحتجزون.

74- ولا تزال الأزمات الإنسانية، بما فيها الأزمات المرتبطة بتغير المناخ والنزاعات المسلحة، توجع العنف وتفاقم التشريد والدمار الاقتصادي. وقد خلقت الجائحة تحديات أكبر للحصول على الخدمات الأساسية في حالات الطوارئ. غير أنه لا يوجد في الوقت نفسه سوى تمويل محدود لحماية الطفل في حالات الطوارئ، كما أكد تقرير التحالف العالمي من أجل حماية الطفل في مجال العمل الإنساني لعام 2020⁽⁴⁹⁾.

75- ورغم هذه التحديات الشديدة، أظهرت الجائحة ما يمكن تحقيقه - وتحقيقه بسرعة - من خلال الإرادة السياسية والابتكار والموارد الكافية. وشملت الممارسات الواعدة للتصدي للعنف ضد الأطفال استخدام منصات افتراضية للتواصل مع الأطفال والأسر وتقديم الخدمات⁽⁵⁰⁾. وأبقت بلدان كثيرة خطوط المساعدة الخاصة بالأطفال مفتوحة، فضلاً عن آليات فرز الدعوات الموجهة من أجل الأطفال المعرضين لخطر كبير وتحديد ما يحظى منها بالأولوية. وعززت الشبكات الوطنية للأخصائيين النفسيين

(45) انظر https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/2021/The_effects_of_the_COVID-19_pandemic_on_trafficking_in_persons.pdf

(46) انظر <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC8477433/pdf/BLT.20.283051.pdf>

(47) انظر <https://www.weprotect.org/global-threat-assessment-21/>

(48) انظر https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/youth_home_internet_access.aspx

(49) انظر https://resourcecentre.savethechildren.net/pdf/stc_still_unprotected_repport_high_sg.pdf/

(50) انظر <https://inspiringchildrensfutures.org/blog/learning-report-challenges>

والأخصائيين الاجتماعيين ومفوضي الاختبار لخدمة الأطفال والأسر. ووجدت الدول أيضاً طرقاً مبتكرة لضمان استمرارية العدالة والخدمات القانونية، بما في ذلك ضمان وصول الأطفال ضحايا الجرائم والشهود عليها إلى العدالة، بسبل منها، على سبيل المثال، عقد جلسات استماع في المحاكم عن طريق الفيديو⁽⁵¹⁾. وأفادت اليونيسف بأن أكثر من 45 000 طفل أطلق سراحهم من الاحتجاز خلال جائحة كوفيد-19، حيث استخدمت الحكومات وسلطات الاحتجاز في 84 بلداً على الأقل تدابير بديلة و/أو أوقفت أي إيداع جديد في مرافق الاحتجاز. وهذا دليل واضح على إمكانية إيجاد وتطبيق حلول ملائمة للطفل في مجال العدالة عندما تكون هناك إرادة للقيام بذلك⁽⁵²⁾.

76- ووفقاً لبيانات البنك الدولي، استثمر ما لا يقل عن 800 بليون دولار في الحماية الاجتماعية في الأشهر التسعة الأولى من الجائحة، ليصل عدد المستفيدين منها إلى أكثر من 1,1 بليون شخص، أو 14 في المائة من سكان العالم⁽⁵³⁾. وتضاعفت فوائد التحويلات النقدية تقريباً مقارنة بمستويات ما قبل انتشار الجائحة ونمت التغطية بنسبة 240 في المائة.

77- ومع أنه من السابق لأوانه قياس الأثر الكامل لجائحة كوفيد-19 على الأطفال، ثمة مخاوف من أن التقدم المحرز في منع العنف لن يستمر في هذه الأزمة بسبب هشاشته. والعودة إلى الوضع الطبيعي طموح ضيق للغاية، بالنظر إلى أن ما كان طبيعياً قبل الجائحة لم يكن يحقق التقدم بالحجم والوتيرة المطلوبين لإنهاء العنف ضد الأطفال.

باء - تحول النموذج: من النهج التجزيئي إلى النظم المعززة والمتكاملة

78- إن المطلوب هو التحول إلى إعادة البناء على نحو أفضل، على أساس خدمات معززة ومتكاملة تماماً للأطفال. وقضية الحقوق راسخة ومعروفة جيداً: لكل طفل الحق الأساسي في عدم التعرض للعنف. ويمكن تعزيز ذلك الآن بأدلة على فوائد الاستثمار في الخدمات المتكاملة للأطفال وعلى العائدات الاقتصادية التي تولدت حتى عن زيادة متواضعة في هذا الاستثمار.

79- ولم تعزز الجائحة الحاجة الملحة إلى تحول النموذج من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال وتزديدها فحسب، بل أثبتت أيضاً أن التغيير ممكن، وأنه يمكن أن يحدث بسرعة، وأنه يمكن إيجاد الموارد إذا توفرت الإرادة لذلك.

80- لقد حان الوقت لاتخاذ تدابير عالمية فعالة ومستدامة للتصدي لأزمة العنف ضد الأطفال، تركز على الخدمات الاجتماعية المتكاملة والمعززة للأطفال في جميع القطاعات ذات الصلة، ولا سيما حماية الطفل والصحة والتعليم والعدالة والحماية الاجتماعية، وتقديم الدعم للأطفال منذ أيامهم الأولى وحتى سن البلوغ، بما في ذلك دعم مقدمي الرعاية لهم. ويتمشى ذلك مع دعوة مجلس حقوق الإنسان الدول إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع نظم شاملة لحماية الطفل، بما في ذلك من خلال رصد مخصصات كافية في الميزانية، ولضمان وصول جميع الأطفال دون أي تمييز إلى الخدمات في جميع القطاعات الاجتماعية بغية تلبية الاحتياجات المتعددة ومعالجة أوجه الضعف الكامنة⁽⁵⁴⁾.

(51) انظر <https://www.unicef.org/media/92261/file/Access-to-Justice-COVID-19-Learning-Brief-2021.pdf>

(52) انظر <https://www.unicef.org/press-releases/more-45000-children-released-detention-during-covid-19-pandemic-evidence-child>

(53) انظر <https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/game-changer-social-protection-six-reflections-covid-19-and-future-cash-transfers>

(54) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 19/28.

81- وهذا يعني عملياً تغيير طرق العمل التجزيئي من أجل بناء نهج متكامل لدورة الحياة يعكس الطبيعة المترابطة وغير القابلة للتجزئة لحقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة. ويعني ذلك إدماج حقوق الطفل في جميع السياسات والبرامج والممارسات ذات الصلة وتغيير العقلية، مع اعتبار الاستثمار في الأطفال واجباً قانونياً يستند إلى حقوقهم ويُعطى الأولوية كاستراتيجية اقتصادية سليمة.

82- ومن شأن هذا التحول أن يتماشى مع دعوة الأمين العام إلى إبرام عقد اجتماعي جديد كجزء من عملية تعافي عالمية في مرحلة ما بعد الجائحة⁽⁵⁵⁾. ومن شأنه أيضاً أن يدعم التقدم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تهدف إلى بناء مجتمعات عادلة وحامية وشاملة تُبقي جميع الأطفال في مأمن من الأذى، ولا تترك أحداً خلف الركب. ومن شأنه أن يحقق الرؤية التي حددها مجلس حقوق الإنسان، وهي أن الاستثمار المنصف والمستدام والواسع النطاق في الأطفال يرسي الأساس لمجتمع عادل⁽⁵⁶⁾، وأنه أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية البشرية الشاملة والمستدامة، وأنه يحقق فوائد للمجتمع والاقتصاد ككل⁽⁵⁷⁾. وسوف يستند هذا النهج أيضاً إلى تشجيع المجلس للدول على إعطاء الأولوية للأطفال في ميزانياتها وإنفاقها كوسيلة لضمان أعلى عائد ممكن للموارد المحدودة المتاحة⁽⁵⁸⁾.

83- وأكد تقرير البنك الدولي لعام 2021، المعنون *الاستثمار في رأس المال البشري من أجل تعاف متمسك بالمرونة: دور التمويل العام*، أن التمويل العام أمر حيوي في بناء وحماية رأس المال البشري في الوقت الذي تسعى فيه البلدان إلى التعافي من الجائحة⁽⁵⁹⁾. وقدمت اليونيسف، في تقريرها لعام 2021، المعنون *تمويل الانتعاش الشامل للأطفال: دعوة إلى العمل*، أيضاً حجة لتحديد أولويات القطاعات الاجتماعية في الإنفاق العام، حتى في مواجهة الركود الاقتصادي المحتمل والتحديات المالية الناجمة عن الوباء⁽⁶⁰⁾.

84- ولمعالجة الزيادة في فقر الأطفال الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وسد الثغرات في تغطية الحماية الاجتماعية، توصي منظمة العمل الدولية بأن يتبع مقرر السياسات نهجاً متكاملاً للنظم، بما في ذلك استحقاقات الأطفال وخدمات رعاية الأطفال، وتوفير إجازة والدية، والحصول على الرعاية الصحية⁽⁶¹⁾.

جيم - الاستثمار لتوليد عائد لمنع العنف

85- وردت الحجة القوية للاستثمار في الأطفال في بحث أجري مؤخراً بتكليف من مكتب الممثلة الخاصة واليونيسف ومجموعة من منظمات المجتمع المدني. وقد جمع البحث بين الأدلة الأكثر إلحاحاً والمتاحة حالياً لإثبات من تكاليف العنف ضد الأطفال والفوائد الناجمة عن الاستثمار الفعال في الوقاية منه.

86- ويؤكد البحث ارتفاع تكاليف العنف ضد الأطفال على المجتمع ككل. ووُثقت الخسائر البشرية توثيقاً جيداً، فأحصي عدد الشباب التي قتلوا أو تضرروا بشكل لا يمكن إصلاحه بسبب العنف،

(55) انظر <https://www.un.org/en/desa/un-chief-calls-%E2%80%98new-social-contract%E2%80%99-part-post-pandemic-recovery>

(56) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 19/28.

(57) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 16/34.

(58) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 19/28.

(59) انظر <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35840>

(60) انظر <https://www.unicef.org/documents/financing-inclusive-recovery-children-call-to-action>

(61) انظر https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_817574/lang--en/index.htm

لكن مقرري السياسات يحتاجون أيضاً إلى أدلة واضحة على تكلفته على اقتصاداتهم وفوائد الاستثمار في الوقاية منه.

87- ولا يؤدي العنف إلى تكاليف كبيرة للأطفال الضحايا وأسرههم فحسب، بل يفرض أيضاً ضغطاً اقتصادياً شديداً على الميزانيات الحكومية. وتلقي الآثار الصحية المترتبة على العنف في مرحلة الطفولة أعباء ثقيلة على النظم الصحية الوطنية، بينما يجب أن تعالج نظم التعليم والرعاية الاجتماعية والعدالة عواقب العنف وإساءة معاملة الأطفال وإهمالهم.

88- وتعيق الإنتاجية المفقودة للبالغين الذين عانوا من العنف وهم أطفال اقتصادات البلدان، ويمكن أن يقوض تآكل رأس المال البشري هذا جميع الاستثمارات الأخرى التي تركز على الأطفال. ويؤدي العنف إلى إبطاء التنمية الاقتصادية، وزيادة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وخنق النمو الاقتصادي، وخفض دخل الفرد، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة من العنف والفقير.

89- ويصعب تقدير التكاليف الاقتصادية العالمية للعنف ضد الأطفال، لكن الدراسات تبين أنها هائلة. وقدرت دراسة أجراها معهد التنمية الخارجية وتحالف منظمات صندوق الطفل في عام 2014 أن التكاليف تبلغ 7 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يقرب من 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

90- ويتعين على الحكومات الوطنية أن تأخذ زمام المبادرة في مكافحة العنف ضد الأطفال. ويشمل ذلك توفير ميزانيات كافية لتمويل برامج منع العنف والتصدي له. ورغم ندرة البيانات المتعلقة بالإنفاق الحكومي على برامج منع العنف ضد الأطفال والتصدي له - وعلى حماية الطفل بشكل أمم - من الواضح أنها منخفضة.

91- ويبين التقرير المرحلي العالمي بشأن العنف ضد الأطفال لعام 2020 التقدم المحرز في 155 بلداً في التصدي لهذا العنف⁽⁶²⁾. وتبين النتائج أن لدى 80 في المائة من البلدان خطة عمل وطنية واحدة على الأقل لمنع العنف ضد الأطفال، لكن أقل من 25 في المائة من تلك الخطط ممولة تمويلياً كاملاً. وعندما يتعلق الأمر بالتنفيذ، فإن 11 في المائة فقط من برامج الوقاية و5 في المائة من خدمات الاستجابة المنفذة في البلدان المنخفضة الدخل تحظى بالدعم اللازم للوصول إلى جميع الأطفال المحتاجين، مع ذكر التمويل باعتباره العائق الرئيسي.

92- ووضعت اليونيسف نهجاً موحداً لتقدير الإنفاق على حماية الطفل، على النحو المبين في دليلها المرجعي المالي لحماية الطفل (2020)⁽⁶³⁾. وفي سياق إعداد الدليل، أكدت دراسات تجريبية أجريت في أفغانستان وإندونيسيا وكوت ديفوار ونيجيريا انخفاض مستوى الإنفاق الحكومي على حماية الطفل، إذ بينت أنه يتراوح بين 1,27 دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل طفل في نيجيريا في الفترة 2013-2014 و4,18 دولار في كوت ديفوار عام 2014⁽⁶⁴⁾.

93- ويمكن منع جميع أعمال العنف ضد الأطفال، وتجنب تكاليفه الاقتصادية. ومن شأن الاستثمار في منع العنف والتصدي له على النحو المناسب، عندما يحدث، أن يحقق مجموعة من الفوائد الاقتصادية

(62) انظر <https://www.who.int/news/item/18-06-2020-countries-failing-to-prevent-violence-against-children-agencies-warn>

(63) انظر <https://www.unicef.org/rosa/reports/financial-benchmark-child-protection>

(64) انظر <https://mokoro.co.uk/project/financial-benchmark-for-child-protection-in-nigeria/>

التي يمكن الإشارة إليها مجتمعة باعتبارها عائداً من عائدات منع العنف - وهو عائد يؤتي ثماره الآن، وله ثماره في حياة البالغين مستقبلاً وفي حياة الجيل القادم من الأطفال.

دال - زيادة الاستثمار: ضرورة وممكنة وفعالة من حيث التكلفة

94- ليست زيادة الاستثمار في الجهود الرامية إلى منع العنف ضد الأطفال ضرورية فحسب، بل هي ممكنة، وحتى الزيادات المتواضعة يمكن أن يكون لها أثر كبير. ومن شأن زيادة صغيرة نسبياً في المخصصات أن تحسن بدرجة كبيرة نطاق خدمات حماية الطفل وتوافرها. فقد أظهرت دراسة أجريت في نيجيريا، على سبيل المثال، أن إعادة تخصيص 0,1 في المائة فقط من مجموع الإنفاق الحكومي لحماية الطفل سيؤدي إلى زيادة إجمالي نفقات حماية الطفل بنسبة 63 في المائة⁽⁶⁵⁾. وفي منغوليا، أدت زيادة الإنفاق على حماية الطفل من 0,12 في المائة من الإنفاق الحكومي الموحد عام 2017 إلى 0,264 في المائة عام 2020 إلى زيادة نسبتها 239 في المائة في الإنفاق على حماية الطفل⁽⁶⁶⁾.

95- وينبغي أن يراعي تخطيط الميزانية على الصعيدين الوطني ودون الوطني الطائفة الواسعة للتكاليف الاقتصادية للعنف ضد الأطفال وعواقبه في مختلف القطاعات التي تتحمل تلك التكاليف، وينبغي أن يتناسب مع التكاليف والوفورات المحتملة الكبيرة جداً التي تدرها الاستثمارات الفعالة في منع العنف.

96- والآثار الإيجابية للعنف هرمية وتراكمية طوال دورة الحياة، حيث إن القدرات العصبية والبدنية والتطورية تقوم على الأسس القوية التي ترسيها طفولة سليمة وأمنة تتسم بالرعاية وخالية من العنف. والواقع أن الاستثمار في منع العنف ضد الأطفال يمثل مبادرة سياساتية عامة لا تعزز المساواة والعدالة الاجتماعية فحسب، بل تعزز أيضاً الإنتاجية في الاقتصاد وفي المجتمع ككل.

97- وعلى وجه التحديد، يمكن أن تكون هناك عوائد عالية للتدخلات الرامية إلى منع العنف ضد الأطفال، ولا سيما التدخلات التي تستهدف الأطفال في وقت مبكر من الحياة. وتبين البحوث المتعلقة ببرامج تنمية الطفولة المبكرة، على سبيل المثال، أن النسبة الفضلى للعائد إلى التكاليف هي 1 إلى 17 بالنسبة لبرنامج يرمي إلى زيادة الالتحاق بالمرحلة ما قبل المدرسية إلى 50 في المائة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل⁽⁶⁷⁾. وقد استُخدم ذلك لتحفيز زيادة الإنفاق الحكومي على برامج تنمية الطفولة المبكرة في جميع أنحاء العالم، وكلها تؤكد الحاجة إلى دعم أشكال إيجابية وغير عنيفة من الأبوة والأمومة. وبالمثل، توفر الاستثمارات في مراكز تعليم المهارات الحياتية ومراكز الإعلام الشبابية بهدف منع زواج الأطفال نسبة عائد إلى التكاليف تبلغ 1 إلى 21⁽⁶⁸⁾. وتمثل جميع هذه البرامج استثمارات حكومية رشيدة كجزء من استراتيجيات أوسع للتصدي للعنف ضد الأطفال.

A. Folscher and I. Mackenzie, "A financial benchmark for child protection: Nigeria study", 2018, (65) UNICEF.

C. Barberton and others, "Analysis of child-focused budgets and expenditure in the social sectors (66) in Mongolia", 2021, UNICEF Mongolia (unpublished).

Engle and others, "Strategies for reducing inequalities and improving developmental outcomes ب. ل. (67) for young children in low-income and middle-income countries", 2011, *The Lancet*, vol. 378, No. 9799, pp. 1339-1353.

B. Rasmussen and others, "Evaluating interventions to reduce child marriage in India", 2021, (68) *Journal of Global Health Reports*, vol. 5.

98- وأثبتت جائحة كوفيد-19 وما تلاها من تطوير لقاحات فعالية الوقاية من حيث التكلفة في التعامل مع أزمة الصحة العامة. ويمكن النظر إلى الاستثمار في الخدمات الوقائية المتكاملة على أنه نوع من "الفلاح" ضد أزمة العنف العالمية ضد الأطفال. وهناك العديد من التدخلات الوقائية الفعالة من حيث التكلفة التي تقدم أمثلة على ممارسات واعدة تستند إلى أدلة على الحلول الناجعة، كما توضح الأمثلة التالية.

99- يهدف التشريع الذي اعتمد في أيسلندا في أوائل عام 2021 إلى تحسين حياة الأطفال من خلال دمج الخدمات التي تلبي احتياجاتهم⁽⁶⁹⁾. وينطوي التشريع على ثلاثة قوانين. ويحدد القانون الأول خطة لدمج الخدمات المقدمة للأطفال، مع تصنيف الخدمات المقدمة للأطفال على أنها أساسية ومحددة الهدف ومتخصصة. ويمكن لجميع الأطفال الحصول على مساعدة منسقة في الوصول إلى كافة الخدمات الأساسية. وإذا كان الأطفال بحاجة إلى مزيد من الدعم، يتم تعيين مدير حالات لإنشاء فريق دعم يلبي احتياجاتهم. وينص القانونان الآخران على إنشاء مؤسستين جديدتين هما الوكالة الوطنية للأطفال والأسر والهيئة الوطنية للإشراف على الرعاية الاجتماعية. ويخلص تقييم الآثار المترتبة على هذه التغييرات التشريعية من حيث التكلفة إلى أنه لن يكون هناك تغيير حقيقي في التكاليف، وأن الآثار الإيجابية ستكون فورية، وأنه سيكون هناك عائد سنوي بنسبة 9,6 في المائة اعتباراً من عام 2070 فصاعداً.

100- وفي عام 2015، شرعت حكومة منغوليا في وضع قانون حماية الطفل. ولدعم هذه العملية، حددت وزارة المالية ووزارة العمل والحماية الاجتماعية تكلفة مشروع القانون، بما في ذلك استخدام المعلومات المتولدة في تخطيط الميزنة والتنفيذ. ويحدد قانون خدمات رعاية الطفل لعام 2015، وكذلك قانون حماية الطفل وقانون حقوق الطفل، اللذان اعتمدا في عام 2016، إطاراً لتوفير خدمات شاملة لحماية الطفل. وعقب سن قانون حماية الطفل، كانت دراسة التكاليف بمثابة إطار للمناقشات المتعلقة بمستوى التمويل اللازم لتنفيذ القانون، ومعياري لقياس ميزانيات الحكومة لخدمات حماية الطفل. ومنذ عام 2018، زادت الحكومة الإنفاق على خدمات حماية الطفل بشكل كبير. وأرست هذه الزيادة في الإنفاق على خدمات حماية الطفل أساساً راسخاً لتعزيز تقديم الخدمات وتحقيق نتائج أفضل على المدى المتوسط⁽⁷⁰⁾.

101- ويقدم برنامج تعليم المهارات الحياتية الذي بدأ في ريف أورنج آباد، الهند، ثم امتد إلى مدينة بيون، دورة دراسية لمدة عام واحد للمراهقات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 12 و18 عاماً، والمعروضات لخطر أكبر لزواج الأطفال. وخلص تقييم للبرنامج إلى أن 9 في المائة فقط من المراهقات في البرنامج يتزوجن قبل سن 18 عاماً، مقارنة بثلاث الفتيات في المجموعة الضابطة⁽⁷¹⁾. وتتيح مراكز إعلام الشباب في قرى منطقتي بيهار وأوتار براديش فرصاً للشباب للتعاون فيما بينهم والتعرف على المسائل المتصلة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وإجمالاً، أنشأ البرنامج 72 مركزاً لمساعدة ما يقرب من 47 000 شاب. ويبين تقييم للبرنامج أن احتمال زواج مجموعة ضابطة من الفتيات اللاتي لم يرتدن

(69) انظر <https://www.coe.int/en/web/children/-/integrated-support-services-to-boost-wellbeing-of-children-will-pay-off-in-the-future-says-icelandic-minister>

(70) C. Barberton and E. Gunchinsuren, "Budget analysis and costing of the child protection services in Mongolia", 2016, Ulaanbaatar, UNICEF Mongolia

(71) انظر <https://www.icrw.org/files/images/Delaying-Age-at-Marriage-in-Rural-Maharashtra-India.pdf>

المراكز في مرحلة الطفولة يزيد بعشر مرات عن احتمال زواج الفتيات اللاتي ارتدنها⁽⁷²⁾. ووجدت دراسة أن هذين البرنامجين يحققان عائداً إجمالياً على الاستثمار يبلغ نحو 17 دولاراً عن كل دولار يُستثمر⁽⁷³⁾.

102- ويبين بحث أجراه صندوق النقد الدولي بشأن الصلة بين زواج الأطفال والنمو الاقتصادي في البلدان الناشئة والنامية أن الحد من زواج الأطفال سيزيد النمو زيادة كبيرة. ووفقاً لهذا البحث، لو انتهى زواج الأطفال اليوم، فإن نصيب الفرد السنوي الطويل الأجل في هذه البلدان سيزيد بمقدار 1,05 نقطة مئوية⁽⁷⁴⁾. وقدر تقرير توليفي عالمي للبنك الدولي عن الآثار الاقتصادية لزواج الأطفال أن إنهاء زواج الأطفال يمكن أن يوصل مبلغ استحقاقات الرعاية الاجتماعية على الصعيد العالمي إلى مبلغ قدره 566 بليون دولار بحلول عام 2030⁽⁷⁵⁾.

103- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أطلق منتدى السياسات من أجل الطفل الأفريقي/المبررات الاقتصادية للاستثمار في الأطفال في أفريقيا: الاستثمار في مستقبلنا المشترك لتعزيز زيادة الاستثمار في الأطفال⁽⁷⁶⁾، مما يدل على الفوائد الاقتصادية والعائدات على الاستثمار في الأطفال ويسلط الضوء على الكيفية التي يمكن بها للسياسات الحكومية أن تدفع عجلة التقدم في هذا المجال. ويشدد التقرير على أن التقدم يعتمد على "التفاعل المعقد بين التدخلات المتعددة القطاعات، بما في ذلك الأمن الغذائي والصحة والتعليم وسبل العيش والحماية الاجتماعية وممارسات الرعاية والمعايير الجنسانية والمياه والصرف الصحي". ويعزز التقرير حجة الاستثمار. وفيما يتعلق بالتعليم، على سبيل المثال، يشير التقرير إلى دراسات أظهرت أنه إذا أكملت جميع الفتيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغرب آسيا تعليمهن الثانوي، يمكن أن ينخفض زواج الأطفال بنسبة 64 في المائة. ومن شأن الاستثمار في نظام شامل للحماية الاجتماعية يراعي الطفل أن يساعد في التصدي لفقير الأطفال في أفريقيا، وهو نظام تؤدي فيه التحويلات النقدية وبرامج التغذية المدرسية دوراً حاسماً في مكافحة الفقر والجوع والإقصاء التي يعاني منها الأطفال والتي ترتبط بالعنف في كثير من الأحيان.

104- ويمثل بولسا فاميليا برنامج الرعاية الاجتماعية الرئيسي للتحويلات النقدية المشروطة في البرازيل. ويستهدف البرنامج الأسر التي يقل دخل الفرد الشهري فيها عن خط الفقر الوطني البالغ 140 ريالاً برازيليًا، فيمنحها راتباً شهرياً قدره 32 ريالاً برازيليًا لكل طفل ملحق يستوفي الحد الأدنى من عدد أيام المواظبة على الدراسة. وخلصت الدراسات إلى أن شرط المواظبة على الدراسة، إلى جانب حقيقة أن مبلغ المنحة أكبر مما يكسبه عادة الأطفال العاملون، أدت إلى انخفاض كبير في معدل عمل الأطفال بين الأسر المستفيدة وأخر دخول الشباب إلى سوق العمل لمدة 0,8 سنة⁽⁷⁷⁾. وتبين دراسات أخرى لبرامج مماثلة أن الشروط المرتبطة بهذه التحويلات النقدية تقلل من أثر الصدمات الاقتصادية على تعليم الأطفال لأنها تقيد اعتماد

(72) انظر <https://doi.org/10.1186/s12889-018-5586-3>

(73) انظر <https://vuir.vu.edu.au/42137/1/23619-evaluating-interventions-to-reduce-child-marriage-in-india.pdf>

(74) انظر <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2020/02/08/Does-Child-Marriage-Matter-for-Growth-49011>

(75) انظر <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/530891498511398503/economic-impacts-of-child-marriage-global-synthesis-report>

(76) انظر <https://africanchildforum.org/index.php/en/economics-and-child-rights>

(77) A. De Brauw and others, "The impact of Bolsa Familia on schooling: girls' advantage increases and older children gain", 2014, International Food Policy Research Institute, Discussion Paper

الأسر المعيشية على عمل الأطفال للوقاية من هذه الصدمات⁽⁷⁸⁾. وعلى الصعيد العالمي، يقلل اشتراط المواظبة على الدراسة للحصول على التحويلات النقدية من الانخراط في عمل الأطفال عموماً⁽⁷⁹⁾.

105- وأعدت حكومة تونس توجيه الأموال من إعانات الوقود غير الفعالة إلى الحماية الاجتماعية للأطفال، وذلك في أعقاب تحليل أجري بدعم من اليونيسف وصندوق النقد الدولي يبين أن منح الأطفال ستكون أكثر فعالية من حيث التكلفة وستفيد الأطفال الفقراء بشكل أكبر، مما يؤدي إلى نتائج أفضل للأطفال. وكجزء من جهود التصدي لكوفيد-19، خفضت الحكومة إعانات الوقود ونفذت تدابير مؤقتة تتعلق بالتحويلات النقدية، استفاد منها ما لا يقل عن 623 000 أسرة لديها أطفال⁽⁸⁰⁾.

106- وتقوم دول أعضاء أخرى كثيرة بوضع أو تعزيز سياسات وطنية وأطر تمويل متكاملة، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال ورفاههم. وستواصل الممثلة الخاصة جمع هذه الممارسات وتقاسمها مع الدول الأعضاء.

سادساً - استشراف المستقبل

107- يمثل العنف ضد الأطفال جائحة تقوض أعمال حقوقهم وأفاق تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهو جائحة كانت تعصف بحياة ملايين الأطفال قبل تفشي كوفيد-19 بفترة طويلة، وتفاقت على امتداد سنتين من القيود والإغلاقات التي فرضت خلال الجائحة وما نتج عنها من تعطيل للخدمات الأساسية للأطفال. وبالإضافة إلى جائحة كوفيد-19، لا تزال الأزمات المستمرة الناجمة عن الصراعات وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ والكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار السياسي تُعرض الأطفال لأشكال متعددة من العنف.

108- ولا يمكن الإبطاء في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى إنهاء العنف ضد الأطفال. ومع بقاء ثماني سنوات فقط للوفاء بوعود خطة عام 2030، يجب النظر إلى إعادة البناء بشكل أفضل خلال الجائحة وما بعدها على أنه فرصة لا يمكن تفويتها لمنع العنف ضد الأطفال ووضع حد له في جميع البيئات.

109- ويمكن النظر إلى الاستثمار في الخدمات الوقائية المتكاملة على أنه نوع من "اللقاحات" ضد جائحة العنف ضد الأطفال. ولا تشكل الخدمات المتكاملة المقدمة للأطفال والأسر الأساس للجهود العالمية الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل في أعقاب جائحة كوفيد-19 وما بعدها فحسب، بل إنها خدمات حيوية لإنشاء مجتمعات عادلة ومرنة يمكنها تحمل الصدمات في المستقبل.

110- ويجب النظر إلى الإنفاق على الخدمات المتكاملة على أنه استثمار، رغم القيود المالية التي أوجدتها الجائحة. ولا ينبغي النظر إلى هذه الخدمات على أنها مجرد تكاليف إضافية، إذ أنها توفر عائداً كبيراً للأطفال والأسر والمجتمعات ككل. وتعززت تبييرات الاستثمار في الخدمات المتكاملة من خلال

(78) A. De Janvry and others, "Can conditional cash transfer programs serve as safety nets in keeping children in school and from working when exposed to shocks?", 2006, *Journal of Development Economics*, vol. 79, No. 2, pp. 349-373.

(79) C. Ravetti, "The effect of cash transfers on child labour: a review of evidence from rural contexts", 2020, Geneva, International Cocoa Initiative.

(80) انظر <https://www.unicef.org/media/103276/file/UNICEF-Financing-An-Inclusive-Recovery-For-Children-Call-To-Action.pdf>.

بحوث تتعلق بتأثيرها في طائفة واسعة من البلدان، بالإضافة إلى تنامي مجموعة الأدلة على فعالية مبادرات منع العنف والتصدي له على نطاق أوسع.

111- وتتطوي مبررات هذا الاستثمار على الدعوة إلى إرادة سياسية قوية، مدعومة بموارد مالية كافية، وخدمات مزودة بما يكفي من الموظفين، وإلى اتخاذ إجراءات قائمة على الأدلة، وإرساء نظم قوية للمعلومات والرصد، ووضع آليات قوية للمساءلة.

112- ويتطلب ذلك تعبئة واسعة ومستدامة وشراكات بين أصحاب مصلحة متعددين، تربط بين المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، وتضم جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدينية، ورجال الدين، والقطاع الخاص، ومنظمة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية، وشركات وسائط الإعلام والتكنولوجيا، والمجتمعات المحلية، والجهات المانحة، والأطفال والشباب. ويجب أن يكون الأطفال جزءاً من الحل، باعتبارهم عوامل تغيير حالية ومستقبلية.